

طالب معارضون لبيون الزعيم معمر القذافي بالتنحي عن الحكم بعد أكثر من 40 عاماً من وصوله إلى السلطة، وإطلاق الحريات والسماح بحرية التظاهر والتعبير، في الوقت الذي تؤكد فيه تقارير أن لقاءات شهدتها الأيام الماضية ركزت على ضرورة المضي في إجراء إصلاحات ديمقراطية بالبلاد.

وجاءت الدعوة قبل يومين فقط من يوم غضب شعبي ضد نظام حكم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي، الذي أكدت مصادر صحفية ليبية أنه يعتزم المشاركة في التظاهرات للمطالبة بإقالة الحكومة، فيما يراها مراقبون خطوة تستهدف الالتفاف على مطالب المتظاهرين ومحاولة لامتناس غضبهم.

وطالب بيان أصدرته 213 شخصية ليبية معارضة و31 هيئة وتجمعا وحزبا معارضا لنظام القذافي بضرورة تنحي القذافي وجميع أفراد أسرته عن كافة السلطات والصلاحيات والاختصاصات.

وأكدوا في بيانهم "أننا سندعم، إعلاميا وحقوقيا وسياسيا، المطالبات المشروعة التي يرفعها الشعب الليبي في مظاهراته واعتصاماته السلمية"، وفق ما نقلت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر الثلاثاء.

وأضافوا إن "ليبيا تعيش واقعا من البؤس وحالة ترد يعيشها المواطن على كافة مستويات حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الانهيار التام في كل القطاعات".

وقالوا إنه "حقنا لدماء أبناء وطننا، فإننا نطالب بحق الشعب الليبي في الخروج للتعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، دون أية مضايقات أو استفزازات، أو تهديدات من قبل النظام أو عناصره".

من جانبه، وجه إبراهيم عبد العزيز صهد، الأمين العام لـ "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم الحماية إلى الشعب الليبي، الذي يعتزم التظاهر سلميا للمطالبة بالحقوق الطبيعية في الحرية والعدل الاجتماعي والديمقراطية ووقف الفساد ونهب الثروات.

وقال في بيان إن القذافي أصدر تعليمات بتحديد حركة مراسلي أجهزة الإعلام وحظر استخدام أجهزة التصوير اعتبارا من الاثنين، كما قام بحشد كبير لقوات الأمن ونشرها في عدد من المدن والمواقع، كما تم اعتقال أعداد من المدونين ومستخدمي قنوات التواصل الاجتماعي.

واعتبر أن نظام القذافي يهدف من هذه الإجراءات إلى فرض تعميم إعلامي وعزل ليبيا إعلاميا عن العالم، مطالبا المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الشعب الليبي لممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة، ولمنع الاستفراد بالشعب الليبي ومواجهته بالأساليب القمعية المعهودة.

بدورها، دعت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان إلى اعتبار يوم المظاهرات المرتقبة الخميس المقبل بمثابة انطلاقة لانتزاع حقوق الليبيين.

وقالت إن الهدف من هذه المظاهرات المطالبة برفع المظالم عن الشعب بإطلاق سراح سجناء الرأي وإطلاق الحريات وإنهاء ما ترتب على الاستبداد من إلغاء للدستور وغياب لدولة القانون.

وأعربت الرابطة عن أملها في أن يتخذ هذا الحراك النضالي منحى سلميا وحضاريا كما حدث في تونس ومصر وأن يبتعد عن العنف وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وأن لا تعطى فرصة لأعداء الديمقراطية أن يشوهوا هذا العمل الحضاري عن طريق الإخلال بأمن المواطنين وبث الفوضى.

وكان الموقع الإلكتروني للمعارضة الليبية "ليبيا اليوم" كشف أن القذافي أجرى لقاءات غير رسمية مع نشطاء سياسيين ورجال إعلام وحذرهم من أن كل من يتعاون مع يوم غضب السابع عشر من فبراير سيعاقب. وأضاف إن القذافي قال إن العقوبة ستوجه إلى قبيلة أولئك الذين يخرجون للتظاهر.

وتشهد ليبيا حالة من الاستنفار الأمني، في محاولة لإجهاض دعوات للتظاهر، التي يتبناها ناشطون على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك". وحذر القذافي الشباب الليبي من الموقع الذي كان النواة للاحتجاجات الشعبية في مصر التي أسقطت حكم الرئيس حسني مبارك.

يذكر أن القذافي ويبلغ من العمر 69 عاماً، وهو أقدم رئيس دولة في العالم يرأس ليبيا منذ عام 1969 حيث كان آنذاك ضابطا برتبة ملازم، واشتهر بلقب "الأخ العقيد" من بين ألقاب عديدة، وقاد حينها ثورة مع مجموعة ضباط على الملك إدريس السنوسي.

تاريخ النشر : 15/02/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com